

عشاق صحافة التسريبات

حقها أن تتمدد فتنشر كل ما تراه مناسبا ويهم شرائح اجتماعية واسعة حتى ولو كان بمثابة تسريبات لا أكثر.

بريطانيا نفسها كانت قد شهدت تسريبات في ستينات القرن الماضي نشرتها الصحافة آنذاك وكانت تتعلق ناشطين قاموا بنشرها في الصحافة على نطاق واسع.

أما الولايات المتحدة نفسها التي أزعتها نشر انتقادات السفير البريطاني في واشنطن فقد كانت لزمين ليس بالقصير ميدانا رحبا لصحافة التسريبات.

صحيفة نيويورك تايمز كانت قد نشرت في سبعينات القرن الماضي ما عرفت باوراق البنتاغون والتي فضحت الكثير من أسرار حرب فيتنام، ثم جاءت تسريبات فضيحة ووترغيت وصولا إلى العام 2003 عندما نشر الصحافي الأميركي روبرت ثوفاك أسرا في شكل تسريبات عن الكاتبة في الجاسوسية والموظفة في "سي.آي.إي" فليري بالم. نهبت القصة في هذه التسريبات إلى مدى بعيد يرتبط باستعدادات الولايات المتحدة لغزو العراق وذلك بناء على مزاعم باقتناء الحكومة العراقية آنذاك أسلحة الدمار الشامل.

في المقابل هرّ أركان الحكم في العديد من بلدان العالم ما عرف بوثائق ويكيليكس، وهي تسريبات جلبت إلى المنصات الصحافية آلاف الأخبار والمراسلات الدبلوماسية والمعلومات السرية رفيعة المستوى التي كشفت حقائق صادمة أمام الرأي العام.

فلقد شملت تلك التسريبات العديد من سفارات الولايات المتحدة من حول العالم لمدة زمنية تمتد من العام 1966 حتى العام 2010. عدد من أهم الصحف العالمية سارعت لتبني تلك التسريبات ومنها صحف الغارديان البريطانية وشيغل الألمانية والبايس الإسبانية وصحف أخرى عديدة.

الحاصل أن صحافة التسريبات ربما تحول يوما إلى نوع صحافي متخصص يتعدى الدور ما يعرف بالصحافة الصفراء وصحافة الفضائح إلى صحافة أخرى تنبئ تسريبات تهم مصلحة العديد من المجتمعات فتظهر حقائق ليس من السهل الوصول إليها، ولكن هي السلطة الرابعة تمتلك من الجراءة والشجاعة ما يكفي للخوض في هذه المهمة إلى نهاياتها مستجيبة لعشاق صحافة التسريبات.

طاهر علوان

كاتب عراقي مقيم في لندن

تقدم الصحافة نفسها بوصفها سلطة رابعة، وتتمتع بكامل القوة والقدرة على النفاذ إلى الأخبار وما وراءها وبما تعنيه السلطة من معنى. فلم تعد الصحافة وجودا كماليا وهامشيا يحسن الديكور السياسي للحكم مع أن هناك الكثير من أنظمة الحكم لا تريد للصحافة إلا أن تكون كذلك، وتكون أيضا ذبلا هامشيا تابعا لنظام الحكم.

في ظل ذلك سوف يتهاشم الجمهور العريض بقصص تحذر الصحافة من الخوض فيها وتحاشاها أو تهرب منها، فأين هي سلطة هذه الصحافة المزعومة؟ وماذا عن مسؤولية الكلمة؟ في موازاة ذلك هنالك التسريبات التي تخرج من أروقة الحكم ومراكز السلطة، وتلك التسريبات تتراوح مصداقيتها صعودا وهبوطا لكن ليس من المنطقي في شيء أن تصمم الصحافة أنذيتها بالمطلق ولا تتعامل بجديّة كافية وتفخّص موضوعي لمثل تلك التسريبات. على مستوى العالم تخوض الصحافة بين الحين والآخر في هذه اللجة من التسريبات متحملة قدرا كبيرا من المخاطرة.

آخر هذه التسريبات كان ذلك الذي نشرته الصحافة البريطانية مؤخرا نقلا عن برقيات لسفير المملكة المتحدة في واشنطن، تلك التي أشعلت سجالا وخلافا بين البلدين.

كانت انتقادات شرسة موجهة إلى الإدارة الأميركية وإلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب شخصيا ووجد الكثير من عشاق صحافة التسريبات أنها لم تخرج عن الموضوعية وعن قيام السفير بواجبه في تقييم الأوضاع من حوله ضمن مساحة عمله الدبلوماسي.

لكن ما جرى في الساحة البريطانية اكتسب شكلا آخر، فقد وقع انقسام ملحوظ في مدى خرق الصحافة لوظيفتها في إقدامها على نشر تسريبات يتناقض رسمياً ما كان ينبغي عليها أن تنشرها.

بل إن السلطات البريطانية ممثلة بجهات الشرطة عدت مثل تلك التسريبات ما يجب أن يتخذ بصدده إجراء تحقيق جنائي. على النقيض وفي الجهة المقابلة عد سياييون ملاحقة الشرطة وبحثها عن مصادر التسريبات تدخلها سافرا في حرية الصحافة وأن السلطة الرابعة من

فوضى المشاركة السياسية في البرامج الحوارية التونسية تحتاج إلى تنظيم عاجل

قنوات تلفزيونية وإذاعية تستثمر شخصيات «فيسبوكية» كمادة للإثارة



الأستوديوهات التلفزيونية تعكس المشهد السياسي التونسي

التعددية والتوازن عندما يعطي تلفزيون المرفق العام 86 بالمئة من وقته السياسي للسلطة التنفيذية؛ لئلا ينقلب إلى يقول إن ضعف مشاركة الأحزاب ظاهري لأن عددا ممن تضمهم النسبة المخصصة للحكومة والرئاسة هم في الواقع من المنتصرين إلى الأحزاب غير أن ذلك يعظم المشكلة إذ تصبح قيمة الأحزاب وزنها من قيمة المشاركة في الحكومة والرئاسة (86 بالمئة) وهو إقرار بإهمال الأحزاب التي لا تشارك في الحكم، وهو أمر يهيم المعارضة على اختلاف أحجامها وأوزانها.

لقد طورت فرنسا مثلا، التي ناخذ عنها الرديء أحيانا، آلية جديدة اعتمدها المجلس الأعلى للسمعيات البصري، منذ يناير 2018، في توزيع الكلمة بين الفاعلين السياسيين تتمثل في إعطاء السلطة التنفيذية ثلث الوقت في القنوات الإذاعية والتلفزيونية والثلث للمعارضة باطرافها جميعا فتخصص تلك القنوات قسرا في الساعة 20 دقيقة للحاكم و40 للمعارضة. ويمكن الاستهانة من تلك التجربة أو من غيرها حتى لا تكون الأمور تقديرية متروكة لحسن الظن وقد تكون لسوءه.

ولا يكون التوزيع داخل المعارضة ألينا بالتساوي بل معدلا بناء على أربعة متغيرات هي نتائج الانتخابات وعدد النواب وتوزيعهم على مختلف المجالس النيابية وحجم الكتل البرلمانية ونتائج استطلاعات الرأي مما يعني أن المقاييس التي يضبطها مجلس الاتصال السمعي البصري تتغير حسب المواعيد الانتخابية وحسب التغيرات المهمة التي تظهرها نتائج الاستطلاعات وتلك هي التمثيلية الديمقراطية في القول الإعلامي.

إن اعتماد مثل تلك الطريقة كغالب بوضع حد لظهور أشخاص لا مقاعد نيابية لهم، لا في البرلمان ولا في المجالس الأخرى مثل البلديات، ولا تظهر أحزابهم في استطلاعات الرأي أكثر من أشخاص آخرين يتقدمون عليهم في الاستطلاعات، ولا يعني ذلك إقصاء من لا مقاعد لهم ولا مكان في الاستطلاعات للصحافيين الحديث عنهم في نشرات الإخبارية، المختلفة هدفا عن البرامج الحوارية، بتحقيق أخلاقيات المهنة.

المشكلة أن مثل التجربة الفرنسية، أو غيرها لضمان التمثيلية الإعلامية، لن يحدث في تونس بسبب سوق السباحة الحزبية والسياحة البرلمانية التي تبعث على ضحك كالبكاء وبسبب فوضى استطلاعات الرأي.

شخصان كانا نكرة من روابط حماية الثورة ومنهم آخرون يحضرون بصفتهم «شيوخ دين» وأخر كلف نفسه ملاحقة الناس في رمضان ليعابن صيامهم فاصبح من نجوم الأستوديوهات، وقبلها ملاح رف كفته على الجاشير مبعرا عن استعداده للموت، والتمثلة كثيرة على مثل هؤلاء؟

ما يجمع هؤلاء جميعا أنهم ظهروا أولا على فيسبوك فاناروا فضول الناس أو إعجابهم أو نفقتهم فوجدت فيهم قنوات تلفزيونية وإذاعية مادة للإثارة والفرجة فدعتهم، ومعهم في الأستوديو معلقون ثابتون يدع بعضهم في الجدل، فيحدث القول ففصل الفرجة، وتكتمل بذلك مقومات القول الإعلامي الثلاثة، الذي لا مصلحة للمجتمع فيه، وهي متحدثون لا مشروعية لهم ووسائل إعلام لا هم لها إلا الربح وسباق كامل يضم المتحدثين والقنوات الإعلامية ومستمعين ومشاهدين منهم ناقد ومنتقد.

صحيح أن عددا من هؤلاء الضيوف، الذين جاءوا بمشروعية «فيسبوكية»، أصبحوا ينتمون لاحقا إلى أحزاب أو حركات سياسية مثل ائتلاف الكرامة أو حزب تونس الزيتونة أو حزب الانفتاح والوفاء وهو أمر يعطيهم دون شك الحق في الظهور الإعلامي، باكتسابهم صفة القول مثل غيرهم ممن يشاركون في الأستوديوهات بتمثيلهم هياكل شرعها القانون، غير أن هناك سؤالا ملحا يقتضي جوابا عاجلا: كيف تعطى الكلمة لهؤلاء

للخوض في شؤون البلاد السياسية؟ لقد أدرك المشرع ذلك وتحدث عنه في المرسوم 116 لعام 2011 حين ضمنه أن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري «تسيّر على إرساء مشهد إعلامي سمعي وبصري تعديدي ومتنوع ومتوازن يكرس قيم الحرية والعدالة»، غير أنه لم يضع الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك. وتبذل الهيئة جهدا محمودا برصد دوري للبرامج الحوارية لاحتساب الوقت المنوحي للفاعلين السياسيين غير أن الرصد وحده يمكن من العذ ولا يتعداه إلى إحداث التوازن بين المتحدثين.

فقد أظهر تقرير نشرته الهيئة «رصد التعددية السياسية في القنوات التلفزيونية والإذاعية»، يخص الفترة من 20 إلى 29 مارس 2019، أن القناة الأولى للتلفزيون التونسي الرسمي خصصت 54 بالمئة من الوقت للحكومة و32 بالمئة لرئاسة الجمهورية و13 بالمئة فقط للأحزاب وواحدا لمن مساهم التقرير «رئيس مجلس النواب ومساعديه». فأين

دعوة المشاركين إلى البرامج الحوارية في التلفزيونات تحتاج إلى تنظيم يعطي الكلمة للضيوف حسب معايير تستجيب لمقتضيات التعددية والتمثيلية الانتخابية.

صعبة المنال، غير أنه أمر لا مفر منه، يقوم على ثنائية مقتضيات حرية الرأي والتعبير من ناحية ومقتضيات التمثيلية الديمقراطية من ناحية أخرى. وتقتضي تلك المعادلة أن يُتاح الكلام للجميع بشرط أن تكون للمتكلم صفة تؤهله لذلك كان يتحدث باسم حزب أو نقابية أو منظمة أو جمعية أو أي هيكل مؤسسي آخر. غير أن ذلك لم يراع دائما في البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزيونية التي دُعي إلى بعضها أناس لا صفة مؤسسية لهم للحديث في المسائل السياسية الوطنية. ولا نقصد بذلك الأشخاص الذين يُدون عرضا بلا صفة للمشاركة في برامج حوارية للإدلاء بشهادات عن أوضاع عاشوها فذلك أمر مطلوب تماما مثل مشاركتهم في الريبورتاجات الإخبارية التي لا تكون إلا بهم.

«القول الإعلامي» معادلة صعبة تقتضي أن يُتاح الكلام للجميع بشرط أن تكون للمتكلم صفة تؤهله لذلك

في فبراير 2011، بعد نحو شهر من انهيار النظام السابق، فتح أستوديو التلفزيون التونسي لبعض المعتصمين أمام مقره فنسأدى أحدهم بإعدام محمد الغنوشي، آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، بدل تعيينه على رأس الحكومة. وإن مرّ ذلك وكان شبيها لم يكن بالنظر إلى الوضع غير المستقر آنذاك، فإنه لا أحد يتصور أن يحدث مثل ذلك اليوم بسبب ما استبطنه الصحافيون من ممارسات تنظم الكلام العام وهي ممارسات ينبغي أن تصبح خاضعة لآليات في سياق التنظيم والتنظيم الذاتي.

فلساذا إن دُعي لاحقا، حتى اليوم بعد أن استقرت الأمور نسبيا، أناس إلى الأستوديوهات لا صفة مؤسسية لهم يعرفهم بها التونسيون، منهم محام محسوب على الإسلام السياسي، شتم قاضيا مؤخرا على فيسبوك، وحضر العشرات من اللقاءات التلفزيونية، ومنهم

محمد شلبي
باحث تونسي
في الإعلام

كان يضرب كفا بكف دون توقف مرددا في ما يشبه الإنشاد بصوته المرتعش «هذان يريدان الجامي، هذان يريدان قتلتي» حتى غادر الأستوديو. كان المفكر محمد الطالبي، قبل سنتين من وفاته، ضيف برنامج توك شو للحديث عن تحليل الخمر وتجرمها. ما استقبل صاحب البرنامج الضيف الثاني، شاعر الشرفي أستاذ تعليم ثانوي، تححص الطالبي وجهه قائلا «أنت ستحاوطني؟» كان واضحا أن الأمور ستسوء لكن ليس إلى درجة ينتقل الجمهور في الأستوديو من الضحك إلى الوجود الحزين.

تلك المشهد السريالي، الذي بثه تلفزيون الحوار التونسي في 7 مارس 2015، لخصه المفكر الفرنسي بيار بورديو قبل نحو أربعة عقود بجملة معناها ألا جدوى من «قول إعلامي» لا يقر سامعه بصفة لائقه. وبصرف النظر عما إذا كان محمد الطالبي مخطئا أو مصيبا في ما فعله يومئذ فإنه كان مقتنعا بالأ صفة تؤهل الحاضرين في الأستوديو لمحاوطني. لقد رد بوضوح «أنا أتكلم وأنتما تنصتان».

ويثير ذلك مشكلة جوهرية في الإعلام السمعي البصري التونسي متصلة بالمتحدثين الذين يستضيفهم الصحافيون للمشاركة في البرامج الحوارية السياسية. فكلام بورديو يعني بالسامعين الضيوف الحاضرين في الأستوديو فقط بل كذلك المشاهدين والمستمعين الذين لا يعترف بعضهم أحيانا لبعض المتحدثين بصفة تتيح لهم «القول الإعلامي» أي الحديث في الحياة السياسية في الفضاء العام.

فمن يحق له التكلم إذن في شؤون المجموعة في الإذاعة والتلفزيون؟ انطلاقا من مقتضيات الديمقراطية القائمة على حرية الرأي والتعبير يكون الجواب أنه يحق للجميع دون استثناء أن يفعل. فهل يمكن أن تعطي الكلمة لأكثر من أحد عشر مليون تونسي؟ الجواب قطعا لا. ومن هنا ندرك أن القول الإعلامي هو قول تمثيلي بالضرورة تماما كالحكم في الديمقراطية. ويعني هذا أن القول الإعلامي معادلة

تهديد مديعات أفغانيات يجبر إذاعة محلية على الإغلاق

أرسلوا تحذيرات مكتوبة واتصلوا هاتفيا بإذاعة المحطة الإذاعية بالتوقف عن توظيف نساء. وأضاف عظيمي «جاءت طالبان أيضا إلى منزلي ووجهت تهديدا». وأضاف أن التهديدات أجبرته على تعليق البث. ونفى ذبج الله مجاهد المتحدث باسم طالبان أن يكون أحد قادة طالبان قد أصدر التهديدات. وقال مجاهد «حاول الحصول على تفاصيل».

وقول طالبان إن العديد من الأشخاص يعرفون أنفسهم كذا على أنهم من الحركة، وغالبا ما يكون ذلك في سياق نزاعات خاصة.

وكانت طالبان تحكم معظم مناطق أفغانستان من عام 1996 إلى عام 2001. وكرمت النساء من العمل والتعليم، لكن الحركة تحاول مؤخرا تصوير نفسها كقوة أكثر اعتمادا. وشنت العديد من الهجمات الدامية على وسائل الإعلام، وتقول إنها تستهدف فقط وسائل الإعلام المنحازة ضدها.



العمل الصحافي ممنوع على النساء بشرية طالبان

كابول - أغلقت محطة إذاعية خاصة في أفغانستان أبوابها بعد تهديدات عديدة من شخص يشتبه أنه قيادي في حركة طالبان يعترض على عمل مديعات، وفق ما ذكر مسؤولون.

وتبث محطة «سما» الإذاعية الخاصة ببرامج سياسية ودينية واجتماعية وترفيهية في إقليم غزنة بوسط البلاد منذ عام 2013.

ويعمل في المحطة 13 شخصا بينهم ثلاث نساء، وتبث برامجها باللغتين الرئيسية في أفغانستان وهما الداري والبشتو.

ويأتي غلق المحطة في وقت تجري فيه حركة طالبان محادثات لإبرام اتفاق سلام مع الولايات المتحدة والذي قد يوضع المجتمع. وقد أدت الواقعة إلى وضع مواقف الحركة تجاه قضايا مثل حقوق المرأة والإعلام تحت المجهر مرة أخرى.

وقال رامز عظيمي مدير المحطة الإذاعية إن قادة طالبان في المنطقة